

Distr.
GENERAL

E/C.7/1998/2
2 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الرابعة

١٩-١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية
والموارد المعدنية، والتنسيق المشترك بين الوكالات الذي
يركز على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة

أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم
المتحدة في ميدان الموارد المعدنية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٦/١٩٩٦، وهو يوجز ويصف الأنشطة التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال الموارد المعدنية. ويغطي التقرير الأنشطة المضطلع بها فيما يتصل بمجالات من بينها البيئة؛ والقضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادي لقطاع التعدين، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وقاعدة المعرفة الشاملة لإمكانات الموارد المعدنية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - مقدمة ٤-١
٣	ثانيا - منظومة الأمم المتحدة وتنمية الموارد المعدنية ١٨-٥
	ألف - اشترك هيئات الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني
٣	في ميدان الموارد المعدنية ٧-٥
	باء - التدابير المتخذة استجابة لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان
٤	كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية ٩-٨
٥	جيم - تنسيق الأنشطة وتكاملها ١٠-١٨
٧	ثالثا - الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى لتنمية الموارد المعدنية
	ألف - القضايا المرتبطة بالآثار الاجتماعية والاقتصادي لقطاع
	التعدين ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر
٧	اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٩-٣٠
١٢	باء - أنشطة التعاون التقني ٣١-٤١
١٤	رابعا - قاعدة المعارف العالمية المتعلقة بإمكانيات الموارد المعدنية ٤٢-٥٠
١٤	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٤٢-٤٣
١٥	باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٤-٤٦
١٦	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ... ٤٧-٥٠
١٧	خامسا - القضايا الراهنة والتوصيات ٥١-٥٤

أولا - مقدمة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٣٠٦/١٩٩٦، وبناء على توصية من لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثالثة (٦-١٦ أيار/ مايو ١٩٩٦)، جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة ووثائقها، ويشمل ذلك تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية الذي سيقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة. وكانت اللجنة قد أوصت بأن يركز التقرير الاهتمام على المشكلة الأساسية المتمثلة في تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الحصول على أقصى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الممكنة من إمكانات الإنتاج المعدني الموجودة لديها.

٢ - ويقيم هذا التقرير أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية منذ إعداد التقرير السابق للأمين العام (E/C.7/1996/7). وقد أولى ذلك التقرير اهتماما خاصا للتغييرات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية استجابة لجدول أعمال القرن ٢١^(١). وناقش أيضا الأنشطة المضطلع بها في تنمية الموارد المعدنية في مجالات الخصخصة وتعزيز الاستثمار والتعدين الصغير النطاق والتعدين الحرفي.

٣ - ويشمل هذا التقرير تعليقات عامة قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤ - وقد صمم هذا التقرير على النحو التالي: يقدم الفرع 'ثانيا' موجزا مقتضبا للأنشطة التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية وتقارير عن التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة استجابة لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية^(٢) ويصف تنسيق الأنشطة وإدماجها، ويبين الفرع 'ثالثا' الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى من تنمية الموارد المعدنية، ويناقش الفرع 'رابعا' قاعدة المعرفة الشاملة الخاصة بإمكانيات الموارد المعدنية. ويغطي الفرع 'خامسا' القضايا الراهنة في مجال تنمية الموارد المعدنية ونقاط التركيز في الأنشطة المقبلة ويقدم استنتاجات وتوصيات لتوجيه الأعمال المقبلة، وهي استنتاجات وتوصيات مرفوعة إلى اللجنة للنظر فيها.

ثانيا - منظومة الأمم المتحدة وتنمية الموارد المعدنية

ألف - اشترك هيئات الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية

٥ - في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المكتب الرئيسي المسؤول في الأمم المتحدة عن تنفيذ أنشطة التعاون التقني وتنسيقها في ميدان تنمية الموارد المعدنية.

كما تشترك اللجان الإقليمية التالية في تنفيذ وتمويل المشاريع الإقليمية من خلال منح مساعدات التعاون التقني، وهي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويعنى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أساسا، بجوانب الاقتصاد التعديني والاتجار بالسلع الأساسية، بينما يساعد برنامج الشركات عبر الوطنية، التابع للأونكتاد، الحكومات في علاقاتها بالشركات عبر الوطنية.

٦ - أما برامج الأمم المتحدة المنخرطة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية، من الناحية التمويلية أساسا، فهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول أنشطة التعاون التقني في جميع الجوانب التي تنطوي عليها تنمية الموارد المعدنية؛ وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، الذي أنشئ لتوفير مصدر إضافي يقدم التمويل اللازم للاستكشاف للبلدان التي لا تغطيها المصادر الأخرى تغطية كافية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يمول ما يتصل بحماية البيئة من أنشطة الموارد المعدنية.

٧ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة للتدريب الأكاديمي النظامي، ولإنشاء مدارس الجيولوجيا، ولبرامج بحثية معينة. أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فإنها تساعد على تنمية عمليات التجهيز الصناعي القائمة على المعادن. بينما تشترك منظمة العمل الدولية في التعاون التقني المتصل بظروف العمل وسلامة العمال في مجال استخراج الموارد المعدنية، الذي يشمل التعدين بجميع مستوياته. بينما تشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم استكشاف المواد الخام النووية وتقديم مساعدات محدودة لذلك الغرض. وأخيرا، يقدم البنك الدولي ومؤسساته التابعة، المسماة "مؤسسة التمويل الدولية"، منحا وقروضا ميسرة لأنشطة التعاون التقني وتمويل المشاريع.

باء - التدابير المتخذة استجابة لجدول أعمال القرن ٢١

وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية

٨ - لاحظت اللجنة، في دورتها الثالثة، أنه لا بد من إيلاء عناية خاصة لمواصلة تنمية المجتمعات المحلية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بعد انتهاء مشاريع التعدين. وحثت اللجنة الحكومات أيضا على ضمان اشتراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار في كل مرحلة من مراحل وضع المشاريع المعدنية.

٩ - وقد قامت هيئات الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في مجال الموارد المعدنية بإعادة توجيه أنشطتها على ضوء روح إعلان كوبنهاغن. وتشدد سياساتها المعاد توجيهها تشديدا متزايدا على استدامة مشاريع التنمية المعدنية بالتشجيع النشط على الحوار البناء بين المجتمعات المحلية والصناعة والحكومات بحيث تؤخذ اهتمامات جميع أصحاب المصالح في الاعتبار، وكذلك بالتشديد على بناء قدرات جميع المشاركين في المشاريع وتدريبهم. وفي الوقت نفسه، واصلت تلك الهيئات التشديد بصورة متزايدة على منح أولوية لحماية البيئة وتقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية في تنمية مواردها المعدنية باستخدام التكنولوجيات التي تراعي البيئة، وذلك لدى تنفيذ الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي".

جيم - تنسيق الأنشطة وتكاملها

١٠ - خلال الست سنوات التي مضت منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، اتخذت منظومة الأمم المتحدة نهجا شاملا للقطاعات يدمج السياسات الاقتصادية والبيئية وسياسات التنمية المستدامة في جميع جوانب أنشطة التعدين وتجهيز المعادن واستخدامها.

١١ - وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المعقودة في عام ١٩٩٧، أكدت الدول الأعضاء من جديد إيمانها بأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بصورة شاملة يظل ذا أهمية حيوية وأنه يتسم بطابع ملح أكثر من أي وقت مضى، إذا كان للتنمية المستدامة أن تصبح حقيقة من خلال تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد شدد جدول أعمال القرن ٢١ على ضرورة اعتماد مبادئ توجيهية بيئية لتنمية الموارد الطبيعية. وقد طلب عدد من البلدان النامية من شعبة الموارد الطبيعية وإدارة البيئة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تزويدها بمبادئ توجيهية بيئية لقطاع المعادن. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصورة مشتركة، بإعداد ونشر "المبادئ التوجيهية البيئية لقطاع المعادن" (ST/TCD/20)، في الآونة الأخيرة.

١٢ - وتتناول هذه المبادئ التوجيهية البيئية لعمليات التعدين الأطر التنظيمية، وعمليات تقييم الأثر البيئي، واتفاقات الإدارة البيئية، وبرامج الإدارة البيئية وبرامج الرصد البيئي، وإصلاح مواقع المناجم، ومكافحة التلوث، وقضايا إعادة الاستخدام والتخلص من النفايات، ووقف تشغيل مواقع المناجم، والتدريب، وحوافز الشركات. وتشمل هذه المبادئ أمثلة مناسبة لممارسات وأنظمة الإدارة البيئية من البلدان العاملة في مجال التعدين (تعكس الأمثلة بالضرورة، السياق القانوني والإداري في البلدان المستمدة منها).

١٣ - وفي ميدان الإدارة البيئية لعمليات التعدين، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الأونكتاد في تجميع دراسة إقليمية عن السياسات والأنظمة البيئية وممارسات الإدارة البيئية في مجال تنمية الموارد المعدنية بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وعقدت، بالتعاون مع الأونكتاد، حلقتان دراسيتان إقليميتان، في إندونيسيا، وفييت نام، عن قضايا هامة تتعلق بالإدارة البيئية للموارد المعدنية.

١٤ - وتعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة اسطنبول التقنية في عقد حلقة دراسية أقاليمية بتركيا تناولت مسألة مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة البيئية لسدود مخلفات الخام من عمليات سابقة للتعدين.

١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

١٥ - مع التشديد المتزايد على تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣)، اشتركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأنشطة التالية في مجال التعدين والبيئة: صياغة القوانين والسياسات البيئية من أجل قطاع التعدين، والأنظمة البيئية للتعدين الصغير النطاق، والتثقيف وزيادة الوعي البيئي في المجتمعات المحلية. وتشمل أدوات الإدارة البيئية عمليات تقييم الأثر البيئي، ومراجعة الحساب البيئي، والتشجيع على حفظ الموارد البيئية وإعادة استخدامها، والاستصلاح/ الإنعاش وبناء القدرات في مجال الإدارة البيئية فيما يتصل بالتنمية المعدنية. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بناء على طلب الحكومة، حلقة عمل/ برنامجا تدريبيا عن الإدارة البيئية في قطاع الموارد المعدنية في موزامبيق، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وشملت حلقة العمل سياسات وأدوات للإدارة البيئية، مثل عمليات تقييم الأثر البيئي، ومراجعة الحساب البيئي، والرصد البيئي، والتقييم والإنفاذ، وكلها مسائل لها أهميتها في تعزيز بناء القدرات. وقد توخى جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح المشاركة في التخطيط البيئي والإدارة البيئية، وهو ينص بشكل قاطع على وجوب اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستويات معينة من المجتمع على أقرب نحو ممكن من هذه المستويات. ووفقا لما ورد في إعلان كوبنهاغن الذي يؤكد من جديد أهمية الحكم من خلال إدارة قائمة على المشاركة وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، تناولت حلقة العمل النهج القائمة على المشاركة إزاء جميع جوانب التنمية البشرية المستدامة في قطاع الموارد المعدنية ونهج معالجة المشاكل البيئية في قطاع الموارد المعدنية: أنظمة الإدارة والمراقبة، والأدوات الاقتصادية، والتنظيم الذاتي في مجال الصناعة، والأنظمة المجتمعية، والنهج المختلفة.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٦ - بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في عام ١٩٩٧، إجراء دراسة عن تقييم الإنتاجية والأثر البيئي، والأخطار الصحية والأمنية لأنشطة التعدين الصغير النطاق. والهدف هو المقارنة بين عدد من البلدان في أفريقيا ومناطق نامية أخرى بغية تقديم توصيات بشأن المبادئ التوجيهية والأنظمة المتصلة بحماية وإصلاح البيئة. وستشكل التوصيات أساسا لتحديد النماذج والأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء في تعزيز التعدين الصغير النطاق المستدام. ومن المقرر أن تتم الدراسة في غضون تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كذلك استمرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في جوانب أخرى من التعدين الصغير النطاق، مع التشديد بصورة خاصة على المسائل البيئية. وواصلت مساعدتها لغينيا الاستوائية بتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية لزيادة ناتج المناجم الصغيرة النطاق مع تقليل الضغط على البيئة. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة للتنمية المتكاملة في منطقة ليبتاكو - غورما، التي تشمل بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وقد تضمنت الدراسة فصلا خاصا عن المسائل البيئية وقدمت توصيات لتعزيز التعدين الحرفي الرشيد الصغير النطاق للذهب في المنطقة الفرعية.

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٧ - أجريت عدة دراسات تحليلية عن الإدارة البيئية للتعددين، منها أربع دراسات إفرادية عن الإدارة البيئية في صناعات الذهب والبوكسليت والألومنيوم في إندونيسيا والبرازيل وزمبابوي وغانا. ونشرت دراسة استقصائية عن التشريعات البيئية في بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٧، نشر تقرير بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يوجز نتائج حلقات العمل المعنية بالإدارة البيئية التي نظمها الأونكتاد بالتعاون مع هذه اللجنة.

٤ - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

١٨ - من منظور عالم صناعة التعدين المتغير ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، سيركز صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، في مجال حماية البيئة، على عقد حلقات عمل وإجراء بحوث استراتيجية بشأن القضايا البيئية من أجل توضيح دور الصندوق وسيضع سياسة سليمة تتعلق بالتلوث المرتبط بالتعدين. وسيضع الصندوق كذلك وينفذ مشاريع من أجل التخفيف من حدة التدهور البيئي فيما يتصل بالتلوث المرتبط بالتعدين.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى لتنمية الموارد المعدنية

ألف - القضايا المرتبطة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لقطاع التعدين ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩ - تناولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسألة تحسين قدرة البلدان الأفريقية على جني أكبر قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من مواردها المعدنية في مجالين: زيادة التدفقات الاستثمارية، وتشجيع التعاون الفعال في هذا القطاع. ونُظر إلى مسألة زيادة التدفقات الاستثمارية في السياق العالمي للتحرر المتسم بالخصخصة. وفي عام ١٩٩٦، عُنِد اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى ليدرس، من ناحية، الظروف التي يمكن أن يزيد في ظلها القطاع الخاص مساهمته إلى أكبر حد في تنمية الموارد الطبيعية والطاقة في أفريقيا، ومن ناحية أخرى البيئة القانونية والتنظيمية التي ستجعل من هذه العملية عملية مفيدة للاقتصادات الوطنية وللناس على حد سواء. وحدد الخبراء معايير هامة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في عملية رسم السياسات الوطنية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص على نحو يسمح بتنفيذ

الخصخصة وإلغاء القيود بما يتفق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وفيما يتعلق بمسألة التعاون، عقدت الأمانة الاجتماع الثاني للمؤتمر الإقليمي للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية والطاقة واستخدامها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وناقش الاجتماع الذي انعقد في جنوب أفريقيا موضوع تعزيز التعاون فيما بين الشركاء في التنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستخدام الموارد المعدنية والطاقة في أفريقيا.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٠ - لاحظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثالثة والخمسين المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، أن الزيادة الكبيرة في أنشطة التعدين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في البلدان النامية، جعلت الأثر الاجتماعي لأنشطة التعدين على المجتمعات المحلية في مقدمة الاهتمامات. وفي الماضي أفضى، في بعض الأحيان، استبعاد المجتمعات المضيفة من عملية التخطيط والمنافع الاقتصادية الناجمة عن أنشطة التعدين، والتدهور البيئي الناجم عن مثل هذه الأنشطة، إلى خلافات بين المجتمعات المضيفة والحكومات وشركات التعدين. وقد بدأ تناول قضايا من قبيل الفوارق في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين عمال المناجم والمجتمعات المضيفة، وانتقال المهارات إلى السكان المحليين، والممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي. ولاحظت اللجنة ضرورة مساعدة البلدان الأعضاء في دراسة التوجهات الجديدة في مجال السياسات العامة لمواءمة أنشطة التعدين مع تطلعات المجتمعات المضيفة. وعلى الرغم من أنه ينبغي تشجيع المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص في التعدين، فإنه يتعين للحكومة أن تقوم بدور تحفيزي لضمان تناول كل القضايا ذات الصلة.

٣ - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

٢١ - ستركز استكشاف الصندوق للمعادن بصورة رئيسية على الرواسب الملائمة للتعدين على نطاق ضيق في البلدان النامية الأقل استقراراً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وينوي الصندوق أن يتدخل عندما تكون شركات التعدين الخاصة غير راجبة في الاستكشاف على الرغم من الإمكانيات المعدنية الهائلة.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٢ - في السنوات الأخيرة تركّز عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن التحليل الاقتصادي وتحليل السياسات فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بالتعدين على سياسات التنمية الاقتصادية للبلدان المعتمدة على المعادن وعلى قضايا الإدارة. وأعدت أمانة الأونكتاد دراسات عديدة بشأن السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز مساهمة قطاع المعادن في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وتقييم طريقة تأثير قطاع المعادن في مناخ الاقتصاد الكلي وتأثره بهذا المناخ. وهذه الدراسات التي أثرت على دراسات إفرادية بشأن إندونيسيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية، كان مصدرها خيبة الأمل في الأداء الاقتصادي

لمعظم الاقتصادات النامية ذات الرواسب المعدنية. وفي عام ١٩٩٦، وبمبادرة من الأمين العام للأونكتاد، قام اجتماع خبراء مخصص باستعراض متعمق للسياسات الاقتصادية في بلدان تعتمد على صادرات سلع قائمة على الموارد الطبيعية. وصدر تقرير عن المناقشات كوثيقة من وثائق الأونكتاد؛ وستنشر نسخة أكثر اكتمالا في عام ١٩٩٨. واضطلع الأونكتاد أيضا ببحوث ودراسات تحليلية عن قضايا الإدارة لقطاع المعادن، بما في ذلك جوانب من قبيل نظم الاستثمار الأجنبي، ودور المشاريع المملوكة للدولة، والخصخصة والنظم الضريبية من أجل الإدارة التعدينية والبيئية لقطاع المعادن. ويتلخص عمل الأونكتاد في تقرير نُشر في عام ١٩٩٧ بعنوان "إدارة موارد السلع الأساسية في سياق قضايا إدارة التنمية المستدامة فيما يتعلق بقطاع المعادن".

٢٣ - ويتمثل أحد مجالات العمل الجديدة نسبيا في العلاقة بين تنمية المجتمعات المحلية والتعدين والمشاكل المتعلقة بكيفية إدماج شواغل كل الأطراف في التخطيط الإنمائي والإقليمي. ونظم الأونكتاد حلقة عمل عن هذا الموضوع في إندونيسيا في عام ١٩٩٦، نُشرت أعمالها. ويرمي الأونكتاد إلى التشديد على إدارة موارد السلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة والآثار الاجتماعية للتعدين في كافة أنشطة مساعدته التقنية. وهو يضطلع بمشروع رئيسي بشأن التنمية المستدامة للمعادن والمجتمعات المحلية. ويرمي المشروع إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على تناول قضايا التنمية المستدامة حينما تُستغل الموارد الطبيعية من أجل إنتاج السلع الأساسية. وهو يهدف إلى: (أ) تصميم إطار نموذجي للمساعدة في قضايا تحليل وإدارة الموارد الطبيعية؛ (ب) تشجيع استخدام هذا الإطار في فرادى البلدان النامية بدعم من المؤسسات الوطنية والإقليمية؛ (ج) التدريب على الأدوات والتقنيات والمنهجيات لدعم نهج تعاوني للتنمية المستدامة يشمل كل أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المحلية. وسيركز الجزء الخاص بالتدريب على تعزيز القدرات للمشاركة في عملية صنع القرار. والهدف هو تقديم التقنيات والطرق اللازمة لمساعدة الوكالات المحلية والوطنية في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستراتيجيات البديلة لإدارة الموارد. وبدأ تنفيذ أول مشروع رائد في جنوب أفريقيا، حيث يتعاون الأونكتاد مع حكومة مقاطعة شمال الكاب في استكشاف بدائل إنمائية لمنطقة نامكوالند، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تعدين الماس والتي تواجهها مشكلة استنزاف رواسب الماس خلال فترة حوالي ١٠ سنوات تقريبا.

٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - أوفدت بعثات استشارية لإعداد مدونات تشريعية لموارد المعادن والطاقة والمياه والموارد البحرية. وتم الاضطلاع بتحليل مقارن للتشريعات المتعلقة بالموارد الطبيعية والطاقة في المنطقة.

٦ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٥ - تضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشاركتها في أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات المذكورة أعلاه، بأنشطة ترمي إلى: (أ) تعزيز مشاركة التعدين الحرفي والصغير النطاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ (ب) استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية بعد انتهاء مشاريع التعدين الكثيفة رأس المال ذات العمر الوظيفي المحدود والقصير نسبياً؛ (ج) إصلاح التعدين الصغير النطاق لإضفاء الصبغة النظامية على الأنشطة الاقتصادية وزيادة إمكانية وصولها إلى مؤسسات التمويل الدولية وشركات التعدين المتعددة الجنسيات؛ (د) رسم سياسات لتحديد الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة لخصخصة الأصول المملوكة للدولة في قطاع المعادن ووضع خطط مبتكرة للخصخصة لضمان استمرار الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها مشاريع الدولة؛ (هـ) إعادة توجيه الأرباح المجنية من تنمية قطاع المعادن لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية؛ (و) بناء علاقات جديدة للتعاون المجتمعي من أجل التنمية الاجتماعية.

٢٦ - ولا تزال الإدارة نشطة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ مشاريع في مختلف البلدان ترمي إلى مواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع حماية البيئة. وقد وضعت الإدارة استراتيجية متعددة الأبعاد لدرء الفقر في بوركينا فاسو، تركز على نهج متكامل بشأن تنمية التعدين الصغير النطاق. والهدف هو تحويل التعدين الحرفي إلى أداة للتنمية البشرية المستدامة.

٢٧ - وقدمت الإدارة ورقة عن مساهمة التعدين الصغير النطاق والطاقة في الحد من وطأة الفقر وآفاق التعاون التقني في أفريقيا في أثناء المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية والطاقة واستخدامهما، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتناولت الورقة منهجيات القضاء على الفقر واستدامة النمو الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٧، شاركت الإدارة في "اجتماع المائدة المستديرة بواشنطن بشأن التعدين: الخمس والعشرون سنة القادمة" التي عقدها البنك الدولي. وكان أحد الأهداف الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة هو بحث الطرق التي يمكن أن تساعد بها المؤسسات الإنمائية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة للتعدين.

٢٨ - وفي عام ١٩٩٧، أجرت الإدارة دراسة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على خصخصة الأصول المملوكة للدولة في قطاع المعادن في البلدان النامية. وتناولت الدراسة آثار الخصخصة في بعض البلدان النامية، واقتُرحت طرقاً للتخفيف من الآثار الضارة. وتناولت ورقة الإدارة، عن السياسات التعدينية والقانون في ثلاثة بلدان آسيوية تمر بمرحلة انتقالية، المقدمة إلى مؤتمر اقتصاديات المعادن ومجتمع الإدارة، المعقود في كولورادو في عام ١٩٩٧، ثلاثة بلدان تمر بمرحلة انتقالية ويقوم فيها قطاع التعدين بدور هام في الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للصناعة والحكومة على حد سواء، فإن التحدي الرئيسي في المستقبل سيكون كيفية خصخصة شركات التعدين الوطنية وتلبية احتياجات الصناعة للربح والاستقرار،

مع السماح للحكومات بالحصول على "إيجار اقتصادي كاف" من التنمية المخصصة لضمان التنمية المستدامة لمواطنيها. وشددت الورقة على أهمية وجود تشارك ثلاثي جديد بين الحكومة والصناعة والمجتمع. ونظمت الإدارة في أيار/ مايو ١٩٩٦ ندوة عن الشركات والمجتمعات المحلية والتنمية الاجتماعية المستدامة جمعت مع القطاع الخاص وممثلين للحكومة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية لدراسة تجارب معينة في قطاع التعدين. وعقدت الإدارة كذلك اجتماعاً مع ممثلي شركات التعدين الكبيرة والمنظمات غير الحكومية في شباط/فبراير ١٩٩٧، سلط الضوء على مجالات التشارك في المستقبل بين القطاعين العام والخاص في تنمية المعادن والتنمية البشرية المستدامة. وتقرر أن تتعاون الإدارة مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في القيام بدراسات فردية، عن التفاعل بين الحكومة والصناعة في قطاع التعدين وهو ما شرعت فيه الإدارة مؤخراً.

٢٩ - وتركزت الخدمات الاستشارية للإدارة على وضع وتنفيذ سياسات وقوانين بيئية وطنية (في موزامبيق والكاميرون) ضاعفت إلى أقصى درجة من مساهمة القطاع الخاص عن طريق الحوافز الاقتصادية والأدوات ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في الرصد والتنفيذ. وتتعلق الخدمات الاستشارية المقدمة للحكومات بالاحتياجات الخاصة للتعدين الصغير النطاق والتعدين في القطاع غير النظامي وإدماج المرأة في كل جوانب عملية تنمية المعادن وعمليات التدريب ذات الصلة. وفي مجال الموارد الطبيعية، تتعاون الإدارة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز نهج مراعاة نوع الجنس فيما يتعلق بإدارة الموارد المعدنية. وشاركت الإدارة في حلقة العمل لعاملات المناجم في قطاع التعدين الصغير النطاق، المعقودة في زمبابوي في عام ١٩٩٦ والتي أسفرت عن إنشاء رابطة عاملات المناجم في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣٠ - وتتناول الإدارة مسألة بناء القدرات في قطاع الموارد الطبيعية بطرق عديدة:

(أ) مساعدة حكومات البلدان النامية في الشروع في بناء قدرة مؤسسية رسمية للنساء والمجتمعات المتأثرة الأخرى في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المعدنية؛

(ب) صياغة قوانين جديدة في قطاع التعدين/النفط للبلدان النامية وبناء القدرات في مجال الرصد والإنفاذ من جانب الوكالات والمؤسسات ذات الصلة؛

(ج) استحداث آليات تمكينية لمشاركة المجتمعات المحلية مشاركة كاملة وفعالة في هذا القطاع في كل مراحل المشاريع؛

(د) استخدام الخبرة الفنية الوطنية في تنفيذ المشاريع، مع مراعاة أن القدرة المحلية هي السبيل إلى التنمية الاجتماعية المستدامة؛

(هـ) تنظيم حلقات عمل/برامج للتدريب على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات على حد سواء لمن يمارسون الأنشطة في مجالي التعدين الصغير النطاق والحرفي في مجال استخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً.

باء - أنشطة التعاون التقني

٣١ - من بين أنشطة التعاون التقني الأخرى التي اضطلعت بها الإدارة مشروع تطوير قطاع المعادن في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي استكمل الآن بنجاح. ويتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في تعزيز تنمية قطاع المعادن في البلد، بأسلوب سليم بيئياً بواسطة تعزيز شعبي المسح الجيولوجي وامتيازات التعدين، لكي تسهما في النمو الاقتصادي الوطني. وقد أسفر المشروع عن تحسينات في القدرات الفنية والمهنية لعلوم الأرض في البلد.

٣٢ - وقد استكمل في الهند مؤخراً مشروع لتنمية موارد الأحجار الكريمة في ولاية أوريسا. وكان المشروع يهدف إلى تقدير إمكانات استخراج الأحجار الكريمة في أوريسا؛ والاستخلاص الأمثل للأحجار الكريمة من خلال عمليات التعدين الملائمة، وتقنيات التجهيز؛ وإنشاء مختبر حديث لاختبار الأحجار الكريمة؛ والارتقاء بمعارف الفنيين العاملين في الحكومة المضيفة ومهاراتهم وخبراتهم من خلال التدريب على أحدث التقنيات.

٣٣ - ويشمل مشروع آخر في الهند إنشاء مختبر لتجهيز المعادن في ناغبور. ويهدف المشروع إلى تسريع عملية التوسع في صناعة المعادن في الهند، من خلال تطبيق التكنولوجيا المحسنة الرامية إلى استخراج المعادن من أنواع الركاز المركب والمتدني النوعية.

٣٤ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة، تشجع حكومة تشاد على تطوير قطاع المعادن في البلد. وتم توفير معدات مختبرية لتحليل الذهب وتدريب المواطنين على استخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة عمل بشأن التفاوض على العقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٣٥ - وفي النيجر، كانت نتائج أحد المشروعات المنجزة في الآونة الأخيرة على النحو التالي:

(أ) وضع خريطة جيولوجية وخريطة لمكامن المعادن، وإجراء مسح جوي جيوفيزيائي لمساحة تزيد على ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً، ونشر معلومات تتعلق برواسب الذهب في منطقة ليبتاكو؛

(ب) تجهيز المصالح الحكومية تجهيزاً تاماً لاستكشاف المعادن وتدريب العاملين على استخدام المعدات؛

(ج) تطوير مختبر للتحاليل الكيميائية؛

(د) تنظيم اجتماع مائدة مستديرة دولي لتطوير إمكانيات الذهب في منطقة ليبتاكو. وقد وقعت ١٣ اتفاقية تتعلق بالمعادن مع شركات متعددة الجنسيات بعد انعقاد اجتماع المائدة المستديرة.

وأصبح بوسع وزارة المناجم والصناعة والتكنولوجيا الآن وضع خطة رشيدة لتطوير المعادن، ووضع برامج للكشف عن المعادن في مناطق أخرى من النيجر.

٣٦ - كما اضطلعت الإدارة بأنشطة تعاون تقني واسعة لتطوير قطاع المعادن في منطقة أتاكاما في توغو. وقد أدى ذلك إلى اكتشاف رواسب معدنية قيّمة، ومنح امتيازات تعدينية لشركات خاصة. كما تساعد الإدارة حكومة مالي في مشروع يهدف إلى تشجيع وتطوير أنشطة التعدين الصغيرة النطاق، وتدريب المواطنين على حماية البيئة. ويهدف المشروع بشكل خاص إلى التقليل من الفقر، وخلق فرص للعمل وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية، وإدماج المرأة في عملية تنمية البلد.

٣٧ - وتقوم الإدارة بدعم مشروع في فيجي للمساعدة في إنشاء صناعة تعدينية قابلة للبقاء. وتسعى الحكومة إلى تقوية قدراتها المؤسسية في إدارة جميع جوانب قطاع المعادن، بما فيها سبل تضايف العواقب البيئية الضارة. وقد ندبت الإدارة إلى فيجي مستشارا لسياسات الموارد سيولد زخما لإنشاء وحدة لتنسيق عملية تطوير التعدين، مع التركيز بشكل خاص على مشروع ناموسي، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل لقطاع المعادن.

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٨ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدتها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة، ولا سيما تلك الواقعة في الهند الصينية وشمال شرق آسيا وبلدان آسيا الوسطى، في تقدير وتطوير الموارد المعدنية، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة توجيه السياسات، وتعزيز المؤسسات لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في عمليات الاستكشاف والتعدين والصناعات القائمة على المعادن. وقد قدمت الأمانة خدمات استشارية إلى حكومات أذربيجان وأرمينيا وباكستان وبنغلاديش وجزر سليمان وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وفانواتو والفلبين وفييت نام وقيرغيزستان وكمبوديا ومنغوليا وميانمار ونيبال لاستعراض الأنظمة القانونية والمالية والأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة لتعزيز تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وتحديد أهداف استكشافية رئيسية لتقدير وتطوير الرواسب المعدنية القابلة للاستغلال تجاريا.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٩ - ينظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كجزء من برنامجه للمساعدة التقنية الممول من مساهمات من الدول الأعضاء في الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية، وبخاصة في ميادين الإدارة، وإدارة البيئة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتعدين، وإدارة المخاطر لصناعات المعادن والمواد المعدنية. وتنظم عدة دورات في كل سنة.

٤٠ - ويعتزم الأونكتاد، بغية دعم برامج التدريبية، إصدار كتيب عن التعدين والبيئة والتنمية في النصف الأول من عام ١٩٩٨. وسيتناول الكتيب، الذي سيصدر كذلك كأحد منشورات الأونكتاد الجوانب الدولية للتعدين، بما فيها القانون الدولي وطبيعة صناعة التعدين الدولية، والسياسات الوطنية والبيئية.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤١ - بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في السنوات الأخيرة، تشارك في أنشطة تركز على الشواغل البيئية في عمليات التعدين الحرفي والصغير النطاق. ويوفر القطاع الفرعي سبل المعيشة لعدد أكبر من الناس، أكثر مما توفره صناعات التعدين الرسمية الكبيرة والمتوسطة النطاق في أرجاء العالم. ونتيجة لذلك وباستثناءات قليلة، فإن التعدين الحرفي للذهب يتم بشكل اعتباطي، وهو غير منظم وغير سليم بيئياً، وبخاصة بسبب الاستخدام المفرط لمادة الزئبق وإطلاق هذا المعدن السام في البيئة. وقد طلبت أكثر من ١٠ بلدان نامية مساعدة اليونيدو لتفادي التلوث بالزئبق. وقد أعدت اليونيدو برامج تتطرق إلى موضوع التلوث بالزئبق، لكل من تشاد والكاميرون والفلبين. وقد عقد اجتماع فريق خبراء في مقر اليونيدو لوضع استراتيجيات لمكافحة التلوث بالزئبق المنبعث نتيجة التعدين الحرفي. ويجري حالياً في جمهورية تنزانيا المتحدة تنفيذ مشروع يركز على تدريب الموظفين الحكوميين والعاملين في روابط التعدين وعمال التعدين الحرفيين. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت مساعدة إلى ناميبيا لتنفيذ قانون التعدين بها.

رابعاً - قاعدة المعارف العالمية المتعلقة بإمكانيات الموارد المعدنية

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٢ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قراراً حازماً لاستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة ضمن إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي. ويكمن هدف الأمانة في مساعدة الدول الأعضاء في تحديد المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد المعدنية من الكم الهائل للمعلومات المتاحة. وبالتشاور مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الحكومية الدولية، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك على تشجيع تنظيم قواعد بيانات الدول الأعضاء في شبكات دون إقليمية وإقليمية.

٤٣ - وبغية تسهيل عملية تقاسم المعلومات والبيانات يجري نشر ما يلي: نشرة صحفية إعلامية نصف سنوية عن الموارد المعدنية والطاقة؛ مرفق إحصائي عن الموارد المعدنية وإنتاج الطاقة وأشكال الاستهلاك، للاستفادة منه في "التقرير الاقتصادي الأفريقي"، الذي يصدر سنوياً؛ مسح نصف سنوي للظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ومن المنتظر أن يؤدي إصدار المعلومات والبيانات المستحدثة بشكل منتظم إلى تسهيل عملية تقاسم المعلومات والخبرات بين البلدان الأفريقية وكذلك إيجاد وعي دولي أكبر للتطورات الحاصلة في قطاع التعدين في أفريقيا.

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٤ - كتيب "إحصاءات تجارة المعادن في العالم" هو المنشور السنوي الرئيسي الذي يصدره الأونكتاد في ميدان المعلومات المتعلقة بالمعادن والفلزات، ويتضمن بيانات لجميع البلدان بشأن واردات وصادرات الفلزات الخمسة عشر الأكثر أهمية، بدءاً بال خامات والمركبات وانتهاءً بالمنتجات شبه المصنعة، وبشأن المعادن غير الفلزية الاثني عشر الأكثر أهمية. كما يتضمن الكتيب جداول موجزة حول إجمالي التجارة العالمية في المعادن والفلزات وقيمة إنتاج المعادن. ويستند الكتيب إلى الإحصاءات الوطنية التي تراجعها أمانة الأونكتاد بغية ضمان الاتساق بين التعاريف وإزالة الأخطاء. وصدر عدد عام ١٩٩٧ الذي يتضمن بيانات تتعلق بعام ١٩٩٦ وما قبله في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. كما يصدر الأونكتاد "نشرة أسعار السلع الأساسية"، وهي نشرة شهرية تتضمن بيانات عن أسعار الفلزات الأكثر أهمية.

٤٥ - ويصدر الأونكتاد أيضاً دراسات استعراضية للتطورات التي تشهدها الصناعة والأسواق في مجالي المعادن والفلزات كل على حدة. وأعدت خلال عام ١٩٩٦ عدة دراسات حول انعكاسات نتائج دورة أوروغواي على أسواق الألومنيوم والنحاس والنيكل. وتعد على أساس سنوي دراسة استعراضية عن التغييرات في الطاقة الإنتاجية للبوكسايت والألومينا والألومنيوم. وعلاوة على ذلك، تنشر، مرتين في السنة، دراسات استعراضية عن التطورات التي تشهدها سوق ركازات الحديد في إطار مشروع صندوق استثماري تموله عدة حكومات أعضاء والاتحاد الأوروبي.

٤٦ - وسعياً إلى مزيد من الإسهام في نشر معلومات عالية الجودة بخصوص صناعات المعادن والفلزات، سوف يستهل الأونكتاد، في وقت مبكر من عام ١٩٩٨، "محفل الموارد المعدنية". وسيكون المحفل عبارة عن موقع في شبكة الإنترنت صمم لترويج وتعزيز دور الموارد المعدنية في تحقيق التنمية المستدامة. وسوف يتيح المحفل الوصول إلى المعلومات في ١٢ مجالاً من المجالات المواضيعية، بما في ذلك الاقتصاد والبيئة والاستثمار والإحصاءات، كما سيحوي أخباراً ووثائق وفهارس مكتبية وأفرقة مناقشة وإحالات إلى مواقع الشبكة ذات الصلة.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٧ - ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تضطلع باستمرار، منذ عام ١٩٨٥، بأنشطة الغرض منها تحديد إمكانات المنطقة في مجال الموارد المعدنية. وقد أجريت دراسة على البلدان التالية في إطار "سلسلة أطالس المعادن" التي تصدرها اللجنة: أفغانستان، بوتان، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، فييت نام، فيرغيزستان، كمبوديا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا. والكتيبات التي تشكل السلسلة مرفقة بخرائط توزيع جيولوجية ومعدنية صغيرة النطاق (بمقياسي ١: ١ ٠٠٠ ٠٠٠ - ١: ٥٠٠ ٠٠٠)، وتتضمن نظرة عامة واسعة إلى الوحدات التكتونية والبنوية الرئيسية ووصفا لطبقاتها وصهاريتها وجيولوجيا الرواسب الفلزية. وتقدم هذه الكتيبات معلومات عن الرواسب والموجودات المعدنية، سواء أكانت فلزية أو غير فلزية؛ وأنماط توزيعها؛ ومواقعها الجغرافية؛ وما تحويه من سلع أساسية؛ وعلاقتها بوسطها الجغرافي وغير ذلك من الخواص. ويتضمن أحدث الكتيبات نظرة عامة على الحالة الراهنة لصناعة التعدين والإطار التنظيمي والحكومي الرامي إلى تنمية قطاع المعادن، إلى جانب فهرس بالرواسب والموجودات المعدنية. كما ينشر الأونكتاد دراسات سلعية عن المعادن السمادية والنفط والغاز والتصدير والتنافس والرمال المعدنية والمعادن الصناعية والذهب فويق الحراري وتعيين الفلزات الأساسية.

٤٨ - ويتراوح معرفة الإمكانات من الموارد المعدنية على الصعيد دون الإقليمي بين المنظور الجيولوجي والحالة فيما يتعلق بوضع الخرائط الجيولوجية بصورة منتظمة وبرامج التنقيب عن المعادن، من ناحية، ومدى نضج صناعة التعدين والسياسات الحكومية بخصوص الحصول على البيانات، من ناحية أخرى. وبصفة عامة تجمع الحكومات البيانات المتعلقة بالإمكانات الإقليمية ودون الإقليمية الخاصة بالموارد من خلال مشاركتها في المؤتمرات والاجتماعات والمحافل المعنية بالمعادن التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص.

٤٩ - وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنفيذ مشروعين دون إقليميين حول تقدير الموارد المعدنية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بالنسبة لبلدان شمال شرقي آسيا ومنطقة ميكونغ الكبرى.

٥٠ - وقد أوصت حلقة العمل المعنية بالتوريد المستدام للمعادن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في بانغكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بأن تدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد، إلى عقد حلقتي عمل - إحداها من أجل صياغة مبادرات إقليمية أو ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال السياسة العامة ترمي إلى تعزيز التجارة والتنمية في ميدان المنتجات المعدنية والقائمة على المعادن؛ والأخرى، وتنظم كذلك حول إعداد شكل موحد لتصنيف الموجودات من المعادن والموارد والاحتياطيات المعدنية والإبلاغ عنها، لفائدة منطقة

آسيا والمحيط الهادئ. كما ينبغي أن تعقد اللجنة، مع شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد، حلقة دراسية حول الصناعات والتجارة غير الفلزية القائمة على المعادن، لفائدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فضلا عن ذلك، حثت حلقة العمل اللجنة على العمل كمركز تنسيق لتوزيع المعلومات فيما بين المنظمات ذات الصلة في البلدان الأعضاء بشأن الصناعات غير الفلزية القائمة على المعادن وبشأن البحث والتطوير، ومساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ برامج وطنية لتدريب المسؤولين الحكوميين بغرض النهوض بقدراتهم على التفاوض مع القطاع الخاص بشأن الاتفاقات الاستثمارية في مجال المعادن.

خامسا - القضايا الراهنة والتوصيات

٥١ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واعتماده جدول أعمال القرن ٢١ وانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واعتماده إعلان وخطة عمل كوبنهاغن، زادت منظومة الأمم المتحدة من تركيزها على وضع وتنفيذ سياسات سليمة بيئيا في مجال التنمية المعدنية واعتمدت نهجا شاملا للقطاعات ومتعدد التخصصات في تنسيق أنشطة التعاون التقني وإدماجها في مجال تنمية الموارد المعدنية. ولا سيما خدمات الدعم التقني الأساسية.

٥٢ - وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تقدم، بناء على طلب الدول الأعضاء، المساعدة في مجال التعاون التقني والخدمات الاستشارية ذات الطبيعة الاحترافية والمحايدة وغير التجارية في ميدان الموارد المعدنية. غير أن قدرة المنظومة على القيام بذلك تقلصت بشدة من جراء التخفيضات الراهنة في الميزانية والحالة المالية للأمانة العامة للأمم المتحدة والتغييرات الكبيرة في تمويل أنشطة التعاون التقني.

٥٣ - غير أن مجالات وقضايا عديدة، صارت مهمة وتتم معالجتها في حدود القيود الناجمة عن الموارد القليلة المتاحة. وقد فرضت خصخصة المشاريع المملوكة للدولة في مجال قطاع المعادن الحاجة إلى استدامة وظائف التنمية الاجتماعية التي كانت تضطلع بها في الماضي تلك المشاريع. وأدت سياسات الخصخصة إلى اختلال التوازن في قطاع الطاقة (مع تركيز مبالغ فيه على وجود القطاع الخاص في مرافق قطاع الطاقة) وقطاع المعادن (مع نفس التركيز المبالغ فيه على التعدين الواسع النطاق وعلى استخراج طائفة محدودة من المعادن لأغراض التصدير). ونجم عن ذلك ظهور الحاجة إلى معالجة القضايا المتعلقة بخصخصة أنشطة التعدين الصغيرة النطاق وإلى تشجيع زيادة اشتراك القطاع الخاص في ميادين الهياكل الأساسية والصناعة التحويلية والصناعة، على أساس أنه يستفيد من المعادن وموارد الطاقة التي تستخرج من البلد. ويتضح هلى نحو متزايد أن الخصخصة لا تشكل في حد ذاتها، علاجا شافيا للنتائج البيئية الناجمة عن تنمية المعادن. ومن هنا برزت مرة أخرى مسألة إدراج التكاليف البيئية ضمن أنشطة التنمية المعدنية، مع ما رافقها من تعقيدات جديدة نتيجة للخصخصة ورفع القيود التنظيمية والعولمة.

٥٤ - وتكتسي المشاكل المتعلقة باستدامة أنشطة التنمية الاجتماعية الممولة من العائدات المتأتية من التعدين، حتى بعد استنفاد المنجم وكتلة الركاز، أهمية متزايدة. وينجم التفكك الاجتماعي والاضطرابات

الاجتماعية والنزاعات المسلحة الداخلية عن الفشل في التصدي للفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي وتدهور البيئة الذي يتأتى من أنشطة التنمية المعدنية، ولا سيما في البلدان النامية حيث قد ينزع التعصب القومي إلى إذكاء أوار نزاعات ضارية ومفجعة على الموارد. وتناط بالشركات، على نحو متزايد، أدوار هامة في مجال التنمية الاجتماعية، مما يفرض الحاجة إلى إقامة علاقات ثلاثية الأطراف جديدة بين الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية. وقد تود اللجنة الإحاطة علما بهذه القضايا والاهتمامات الجديدة وأن توصي بسبل جديدة لإعادة التركيز على الأنشطة الشاملة للقطاعات والمتعددة التخصصات ونهج بديلة إزاء تنمية الموارد المعدنية بطريقة مستدامة بيئيا، نظرا للقيود الراهنة في الميزانية التي تعمل في ظلها منظمات الأمم المتحدة وعملا بولاياتها المحددة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

— — — — —